بيان صحفي

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يبحث سجل حقوق الإنسان في العراق

جينيف- 19 شباط/فبراير 2010 – قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتقييم وضع حقوق الإنسان في العراق هذا الأسبوع في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل أثناء الجلسة السابعة لفريق العمل التابع للمجلس.

وقام وفد من الحكومة العراقية، ممثلاً بوزيرة حقوق الإنسان السيدة وجدان سليم، بعرض تقرير العراق الوطني والذي تمت دراسته إلى جانب تقرير الأطراف المعنية الذي تضمن مساهمات من قبل المجتمع المدني وتقرير منفصل أعدته الأمم المتحدة.

وتم تقديم الدعم لتحضيرات العراق لعملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال مشروع نفذه مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتمويل من حكومة فنلندا والإتحاد الأوروبي عبر صندوق الإستئمان العراقي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

وتلقت كل من الحكومة ومجموعة تتألف من 25 منظمة من منظمات المجتمع المدني برامج لبناء القدرات ومساعدات فنية خلال فترة صياغة التقرير الوطني الحكومي المتزامنة مع فترة صياغة المساهمة المقدمة لتقرير الأطراف المعنية الخاص بالاستعراض الدوري الشامل.

وأشار السيد سعد الإبراهيم المدير العام للمعهد الوطني لحقوق الإنسان لدى وزارة حقوق الإنسان قائلاً: "تمثل مساهمة العراق في عملية الاستعراض الدوري الشامل خطوة هامة للمضي قدماً بالعملية القائمة والرامية إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد."

ويحتوي التقرير الوطني على معلومات عن جهود العراق المبذولة في سبيل الإيفاء بالتزاماته الخاصة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي، ويلقي الضوء على التحديات والتحسينات التي سيتم إدخالها. وقد قامت لجنة وزارية برئاسة وزارة حقوق الإنسان بصياغة هذا التقرير ومن ثم مشاركته مع المجتمع المدني من خلال مشاورات أقيمت على شبكة الإنترنت قبل رفعه إلى مجلس حقوق الإنسان.

وبعد عقد الجلسة الاستعراضية في جنيف، أعد فريق العمل التابع لمجلس حقوق الإنسان تقريراً قطرياً عن العراق تضمن ملاحظات الدول الأعضاء وتم اعتماده في جلسة عامة عقدت في 19 شباط/فبراير 2010.

وحتى الآن، أخذت الحكومة العراقية بنسبة 77٪ من التوصيات البالغ عددها 176 توصية اقترحتها الدول الأعضاء في التقرير القطري ومن بينها ما يلي:

(1) تعزيز الجهود الرامية إلى تعديل التشريعات المحلية الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التشريعات الدستورية، بحيث تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(2) إصدار دعوة دائمة للأخذ بجل الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان؛

(3) تحسين التعاون مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة عن طريق تقديم التقارير المستحقة؛

(4) إنشاء المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان على وجه السرعة؛

(5) المضي قدماً في تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين بما في ذلك سن التشريعات لمكافحة العنف الأسري والجنسي وحظر ختان الإناث؛

(6) اتخاذ التدابير اللازمة لتجريم تجنيد الأطفال المحاربين؛

(7) النظر في سن قانون خاص لمكافحة الاتجار بالبشر.

وكان من بين التوصيات التي لم تحظ بدعم الحكومة العراقية وقف العمل بعقوبة الإعدام وإلغاءها وعدم تجريم الشذوذ الجنسي ورفع سن المسؤولية الجنائية إلى سن 18 سنة.

وسيواصل مشروع الدعم الذي تنفذه الأمم المتحدة مشاركته في عملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال مساعدة الحكومة والمجتمع المدني على إجراء حملة توعية على مستوى البلاد وعقد مؤتمر وطني حول نتائج توصيات الاستعراض الدوري الشامل للعراق ومتابعة تنفيذها.

****

لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على صحيفة الوقائع المرفقة أو الاتصال بالسيدة سوليداد باثو pazom@un.org أو السيدة ميكائيلا باسيني micaelap@unops.org.